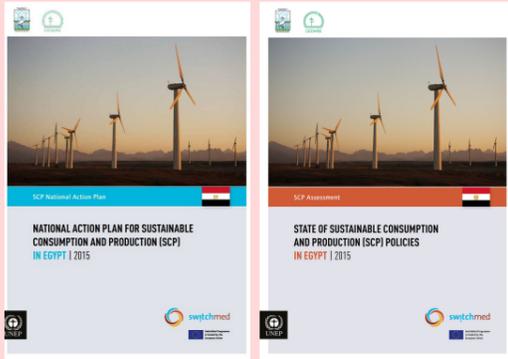


خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP-NAP)

تم تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر (SCP-NAP) بتنسيق من وزارة البيئة ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE) في إطار برنامج SwitchMed الممول من الاتحاد الأوروبي، مع الخدمات الاستشارية والدعم الفني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وهذه الخطة جزء من جهود مصر لتحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تتناول خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SDG12) أربعة قطاعات ذات أولوية، المياه والطاقة والزراعة ونفايات الصلبة على نطاق البلدية وقد تم تطويرها في مصر من خلال عمليات معترف بها وطنياً شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين. تم إطلاق خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لمصر رسمياً في 18 أبريل 2016 في حدث جانبي خلال الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN) في القاهرة، مصر.



مصر تقوم بالانتقال

- إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين لأجل اقتصادات دائرية وخضراء
- من السياسة إلى تنفيذ السياسة
- الأولويات الوطنية: التنمية المجتمعية المتكاملة. الإدارة المستدامة للمياه! تطبيقات الطاقة المستدامة! إدارة النفايات الصلبة

استندت خطة العمل الوطنية في مصر إلى "دراسة تحديد نطاق الاقتصاد الأخضر" لعام 2013 التي قيمت إمكانية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وبناء على هذا التشخيص، تعتبر خطة العمل الوطنية المصرية للاستهلاك والإنتاج المستدامين معلماً هاماً يسهم في سلسلة متصلة من التراكم المعرفي لدمج الاستدامة على الصعيد الوطني في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقد تم اختيار نهج يعتمد على إشراك أصحاب المصلحة المتعددين و معترف به وطنياً يشمل الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لضمان انعكاسه الواقعي لاحتياجات مصر وتطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الفعلية.

وتشمل خطة العمل 6 برامج مختلفة و28 مشروعاً مفصلاً، مقدمة من 13 مؤسسة حكومية ومراكز بحثية متخصصة مختلفة. وقد تم اختيار المشاريع المحددة بناء على نسبتها وأهميتها العملية ومدى دعمها للتنمية المستدامة.

الأهداف القطاعية والأهداف الاستراتيجية:

تهدف خطة العمل الوطنية إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تعزيز تخصيص واستخدام الموارد المائية والطاقة بكفاءة، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، فضلاً عن إدارة النفايات، بما في ذلك الوقاية، والحد، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، واستردادها. وهذه التوجهات في القطاعات المحددة ستؤدي في نهاية المطاف إلى توزيع عادل للثروة، والحد من الفقر، وتحسين البيئة والصحة والرفاه البشري.

- قطاع الطاقة: ضمان استدامة القطاع من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة؛
- قطاع الزراعة: تعزيز المجتمعات الزراعية الريفية المستدامة كجزء من المليون فدان؛
- قطاع المياه: تمديد معالجة مياه الصرف الصحي للأغراض الزراعية؛
- قطاع النفايات البلدية الصلبة: تطوير نظام متكامل لإدارة المخلفات الصلبة في مصر؛

تهدف خطة العمل كذلك إلى تقديم حلول لتعميم سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني والتي تسهل تحقيق الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة. و يؤدي تنفيذ خطة العمل الوطنية إلى دمج مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار سياسة التنمية المستدامة الشاملة في مصر، ويغير تدريجياً أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة نحو أنماط أكثر استدامة. ويشكل الالتزام بالحوكمة وتماسك السياسات عنصرين أساسيين في هذه العملية.

قائمة بالإجراءات المقترحة ذات الأولوية التي يتعين على الحكومة اتخاذها لتسهيل الاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر القطاعات:

- إنشاء آلية تنسيق تلحق بمكتب رئيس الوزراء؛
- إجراء مراجعة للقوانين واللوائح الحالية وحوافز السوق وتقييم تأثيرها على الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- إطلاق حملة توعية عامة ووضع برنامج طويل الأجل للبحث والتطوير (R&D) بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- وضع برنامج لتنمية القدرات ودمج مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في المناهج التعليمية؛
- توفير مجموعة من التدابير الحافزة التي تعزز مشاركة القطاع الخاص؛
- تصميم سياسات تجارية تشجع على استيراد وتصدير التكنولوجيات والمعدات الملائمة للبيئة؛
- توجيه المؤسسات المالية لتمويل المشاريع والاستثمارات، لا سيما من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر.

مصر تقوم بالانتقال

